EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر
خلال شهر ديسمبر 2024

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر
تقرير ديسمبر ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/

عصام ناصر

تدقيق لُغَوي/

مارسيل نظمي

إخراج فني/

سمر صبري

المقدمة

الحرية هي روح الصحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما تضمن حياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي و استقراره المادي مهدد؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك ضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وضمانة أن يكون هناك قواعد معروفة ومستقرة تحكم العلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والإعلاميين/ات والصحفيين/ات.

انطلاقًا من تلك القيم، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام كل ما من شأنه يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ضوء هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -تصدر شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي؛ فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين، الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيما يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

انتهاكات شهر ديسمبر وخرائط توزيعها:

شهد شهر ديسمبر وقوع 9 انتهاكات، حدثت كلها بحق صحفيين، إذ لم يشهد الشهر -فيما رصدنا- وقوع انتهاكات بحق صحفيات، كذلك لم يشهد الشهر وقوع انتهاكات بحق جماعات صحفية أو مؤسسات صحفية ككل.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، فقد شهدت محافظة القاهرة وقوع 3 انتهاكات، فيما شهدت محافظات (الإسكندرية، الشرقية، القليوبية) وقوع 2 انتهاك لكل منهم. في حين نجد أن التوزيع الزمني للانتهاكات، يكشف أن الأسبوع الأول من الشهر شهد وقوع انتهاك وحيد، بينما شهد الأسبوع الثاني 4 انتهاكات، وشهد الأسبوع الثالث انتهاك وحيد، وأخيرًا شهد الأسبوع الرابع 3 انتهاكات.

من زاوية نوع الانتهاك، نجد أن الانتهاكات الـ 9 التي شهدها شهر ديسمبر، كلها كانت تجديد حبس على ذمة التحقيقات. ومن حيث درجة موثوقية الانتهاكات التي رصدناها، فإن كل الانتهاكات وثقت بطريقة مباشرة، وبالعودة إلى مصادر موثوقة، وشديدة القرب لمن وقع بحقه الانتهاك.

من زاوية نوع الانتهاك، نجد أن الانتهاكات الـ 9 التي شهدها شهر ديسمبر، كلها كانت تجديد حبس على ذمة التحقيقات. ومن حيث درجة موثوقية الانتهاكات التي رصدناها، فإن كل الانتهاكات وثقت بطريقة مباشرة، وبالعودة إلى مصادر موثوقة، وشديدة القرب لمن وقع بحقه الانتهاك.

من حيث التخصص الصحفي لضحية الانتهاك؛ نجد أن هناك 3 انتهاكات وقعوا بحق فئة كاتب صحفي، بينما وقع 2 انتهاك بحق فئة محرر صحفي، في حين وقع انتهاك وحيد بحق كل فئة من هذه الفئات (رسام كاريكاتير، مصور، مترجم، أخصائي SEO). وأخيرًا، من حيث تخصص الجهة التي ارتكبت الانتهاك، نجد أن جهات قضائية هي المتورطة في الانتهاكات الـ 9 التي شهدها الشهر.

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من محورين، الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، أما الخاتمة تتضمّن عددًا من الاستنتاجات وبعض التوصيات المتضمنة فيها.

أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحقوق الاقتصادية:

1 - فصل تعسفي بحق محمد كامل مدير عام تحرير البوابة نيوز

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأربعاء 11 نوفمبر 2024، واقعة الفصل التعسفي بحق الصحفي المتخصص في دراسة الحركات الإسلامية محمد كامل، مدير تحرير إدارة المعلومات والبيانات بجريدة البوابة نيوز، في 2021.

قال الصحفي في حديثه لـ"المرصد"، "بدأت العمل مع البوابة في يونيو 2017، بعد استقالتي من الوطن للتفرغ لجريدة البوابة، التي مضيت عقد عمل معها بمرتب شهري 1200 جنيه، غير محدد تاريخه، في حين أن الراتب الحقيقي الذي أحصل عليه من المؤسسة الصحفية قدره 10 آلاف جنيه، ثم أخذت نسختي من العقد، ووثقتها في نقابة الصحفيين".

ويضيف أن "رئيس التحرير عبد الرحيم علي أسس مركز دراسات عن قضايا الإرهاب في فرنسا، وانتدبني مدة 6 أشهر، لتدريب الصحفيين المختارين للعمل بالمركز، عدت بعدها للعمل بالبوابة، لكن في موقع مدير عام تحرير بالمؤسسة الصحفية، بما لهذا المنصب من صلاحيات".

لكن الصحفي المختص في دراسة الحركات الإسلامية، فوجيء خلال تلك الفترة بتخفيض راتبه من 10 آلاف جنيه، إلى 8 آلاف جنيه، ثم تخفيضه إلى 7 آلاف جنيه، حتى أصبح 3600 في 2019، وهو ما دفعه للاعتراض والتفاوض مع الإدارة لتخفض راتبه مرة أخرى إلى 5 آلاف جنيه، وفي الفترة نفسها لاحظ تغير تعامل رئيس التحرير معه بصورة سلبية.

وقتها، حصل على إجازة للسفر في رحلة إلى تركيا، استغرقت 5 أيام، ليعود بعدها ليستأنف مهام عمله. ويتابع: "فوجئت بعد عام ونصف من عودتي بصدور قرار بمنعي من دخول المؤسسة وتحويلي إلى التحقيق، ومن ثم ذهبت إلى مكتب الشؤون القانونية، الذي أخبرني أن سبب القرار هو سفري إلى تركيا ما أغضب الأجهزة الأمنية، وطلب مني كتابة تقرير عن الأيام التي قضيتها في تركيا، وهو ما رفضته كون الأمر شخصي والسفر كان بصحبة صديق، ولأن الأجهزة الأمنية قادرة على التحري عني والتواصل معي بشكل مباشر".

توجه "كامل" إلى مكتب العمل لتوثيق واقعة الفصل، كما تقدم بشكوى إلى قسم الشرطة التابع له المؤسسة الصحفية، ومن ثم بدأت إجراءات التقاضي ضد المؤسسة، طلب فيها بتعويضه عن فترة العمل بالمؤسسة، ومنحه الفارق بين المبلغ المتفق عليه مع الإدارة وهو 10 آلاف جنيه، وبين مرتبه الذي وصل إلى 5 آلاف جنيه.

يختتم حديثه قائلًا: "حصلت على حكم ابتدائي بمنحي التعويض، في مايو 2024، إلا أن البوابة رفضت التنفيذ واستأنفت على القرار، ومن ثم تقدمت بمذكرة ضد المؤسسة لدى نقابة الصحفيين".

2 -الفصل التعسفي لصحفي بصوت البلد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الخميس 12 ديسمبر 2024، واقعة فصل تعسفي بحق مراسل صحفي في المنيا -رفض ذكر اسمه-، قال في شهادته: إنه بدأ العمل في الصحيفة المذكورة بشهر مايو 2022، وتم تعيينه بعقد رسمي وفتح ملف تأميني نوفمبر 2022. لكن طوال هذه الفترة لم يكن الصحفي يتلقى أي راتب مقابل عمله؛ كما حصل على عضوية نقابة الصحفيين في يناير 2023، يتابع: "في نوفمبر 2024، ذهبت إلى التأمينات للحصول على برنت تأميني للتقديم في الشقق التي طرحتها وزارة الإسكان، لكن فوجئت بالموظف يخبرني بأن تأميناتي توقفت منذ يونيو 2024، بسبب استقالتي، في حين أنني لم استقل".

أخبرته إدارة الجريدة بأنه في حال دفعه أقساط التأمينات غير المدفوعة، سيتم إعادة قيده، ومن ثم أرسل المبلغ المطلوب عن الفترة من (يناير 2024 وحتى يناير 2025)، وقدره 7200 جنيه؛ لكن لم يتم إعادة قيده، وكلما تواصل مع الإدارة وعدته بإعادة قيده دون جدوى على الرغم من حاجته للبرنت التأميني لتقديمه للنقابة للجنة القيد لنقله من جدول تحت التمرين إلى جدول المشتغلين.

يختتم الصحفي حديثه بالقول: إن "الجريدة لا تدفع مرتبات عادة للصحفيين مقابل وعود بدخول النقابة من بوابة الصحيفة".

العدالة الجنائية:

1 - تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 3 ديسمبر 2024، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1282 لسنة 2024 أمن دولة عليا، والمتهم فيها بـ "الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل". وفي 23 ديسمبر 2024، أعادت محكمة جنايات القاهرة تجديد حبس الصحفي، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

2 - تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 8 ديسمبر 2024، تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي، مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 5054 لسنة 2024، والمتهم فيها بـ "الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة". وفي 22 ديسمبر 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي، مدة 15 يومًا أخرى على ذمة التحقيقات.

3 - تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب

قررت محكمة جنايات القاهرة/ إرهاب، في 9 ديسمبر 2024، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 أمن الدولة العليا، والمتهم فيها بـ"الانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون، ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي".

4 - تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر

قررت محكمة جنايات القاهرة/إرهاب، في 10 ديسمبر 2024، تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1586 لسنة 2024 أمن دولة عليا، المتهم فيها بـ "الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة".

5 -تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان

قررت محكمة جنايات القاهرة/إرهاب، في 10 ديسمبر 2024، تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 680 لسنة 2020 أمن دولة عليا، المتهم فيها بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الإرهابية".

6 -تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب

قررت محكمة جنايات القاهرة/إرهاب، في 17 ديسمبر 2024، تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 488 لسنة 219 أمن دولة عليا، المتهم فيها بـ"الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام احد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة".

7 -تجديد حبس الصحفي حمدي الزعيم

قررت محكمة جنايات القاهرة/إرهاب، في 24 ديسمبر 2024، تجديد حبس الصحفي حمدي الزعيم، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 955 لسنة 2020 أمن دولة عليا، المتهم فيها بـ"الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة".

تطورات المجتمع الصحفي

1 -المؤتمر العام السادس:

لعل أبرز ما شهده شهر ديسمبر، هو المؤتمر العام السادس، الذي عقدته نقابة الصحفيين، خلال الفترة من 14 إلى 16 ديسمبر 2024، لمناقشة أبرز التحديات وأهم العقبات والمشكلات التي يواجهها المجتمع الصحفي، أفرادًا ومؤسسات، سواء فيما يتعلق بحرية الصحافة وحرية تبادل المعلومات، وقضايا الإصلاح الإداري للمؤسسات الصحفية، وكذلك سبل الإصلاح المالي والاقتصادي، فضلًا عن أجور الصحفيين وأوضاعهم المالية والمعيشية، مع الإشارة إلى المحتوى الصحفي، وقضايا الإصدار والنشر، وكذلك مشكلات التمويل، وملف الصحف المتوقفة، ومنظومة القيد بنقابة الصحفيين ومشكلاته، وتحديات توزيع الصحف وتسويقها، وأخيرًا ميثاق الشرف الإعلامي ومدونات السلوك في المجتمع الصحفي.

انتظمت القضايا التي تناولها المؤتمر بالبحث والنقاش والدراسة في ثلاث محاور كبرى؛ هي: محور التشريعات: الناظمة للعمل الصحفي في مصر، وما تثيره من مشكلات وما تثيره بعضها من تحديات وتتسبب به من انتهاكات بحق العاملين/ات بالصحافة والإعلام.

محور الحريات: ويندرج تحته قضايا حبس الصحفيين/ات وما يتعرضوا له من تضييقات خلال عملهم/ن الصحفي.

وأخيرًا محور المشكلات الاقتصادية: ويتناول مشكلات التمويل والأجور ودخول الصحفيين/ات، وما يرتبط به من انتهاكات الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية للصحفيين/ات.

حضر المرصد المصري فعاليات المؤتمر، ليتابع عن قرب صوت الصحفيين/ات في التعبير عن واقعهم ومشكلاتهم، ويتعرف على مختلف وجهات النظر، والمقترحات المتعددة المقدمة؛ ليقدم طروحاته حول هذه الملفات كون المرصد المصري للصحافة والإعلام مؤسسة تعمل بشكل متخصص على قضايا العاملين/ات بحقل الصحافة والإعلام في مصر، تتابع قضاياهم ومشكلاتهم، وترصد وتوثق ما يطالهم من انتهاكات ومن مضايقات، وتقدم الدعم اللازم لهم/ن سواء كان قانونيًا أو إعلاميًا[1].

1- للمزيد من المعلومات (أنظر): المرصد المصري للصحافة والإعلام، من جلسات المؤتمر إلى تقارير المرصد... قراءة في أبرز أزمات المجتمع الصحفي، في: 18 ديسمبر 2024، الرابط https://shorturl.at/wDrMr

2 -أبرز قرارات الأعلى للإعلام خلال ديسمبر... بين ضبط المشهد الإعلامي وفرض قيود جديدة:

أبرز التطورات التي شهدها شهر ديسمبر، كان قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام؛ (1) منع المداخلات الهاتفية للجمهور خلال البرامج المنقولة مباشرة على الهواء؛ على أن يتم تجهيز الأسئلة والاستفسارات والآراء المقدمة من الجمهور من جانب فريق الإعداد قبل بثها؛ بما يكفل عدم تضمنها أي إخلال بالقوانين والضوابط والمعايير المقررة. (2) مدة البرنامج الديني لا تزيد على 30 دقيقة في القنوات والإذاعات المختلفة، ولا تزيد على 45 دقيقة في القنوات والإذاعات الدينية المتخصصة، ويستثنى من ذلك البرامج التي تستضيف شيخ الأزهر، أو قداسة البابا، أو وزير الأوقاف، أو فضيلة المفتي. (3) وأن تمنع جميع الإعلانات بأشكالها خلال بث البرامج الدينية، ويسمح بها فقط قبل بداية بث البرنامج أو بعد نهايته[1].

وفيما يتعلق بالبرامج الرياضية، فقد أقر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، توصيات لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي، خلال اجتماع اللجنة، في 11 ديسمبر 2024[2]، وجاء فيها: (1) أن لا تزيد مدة البرنامج الرياضي الحواري عن 90 دقيقة. (2) تحديد مدة الاستوديو التحليلي للمباريات -محلية كانت أو دولية- بما لا يزيد عن ساعة، موزعة قبل المباراة وبعدها. (3) تلغى فقرة تحليل أداء الحكام، من جميع البرامج وعلى جميع المنصات الخاضعة لسلطة المجلس. (4) لا يجوز البث المباشر للبرامج الرياضية، بعد 12 ليلًا، وحتى السادسة صباحًا، يستثنى من ذلك المباريات الخارجية؛ مراعاة لفروق التوقيت[3].

3 -إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات

أعلنت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، في 10 ديسمبر 2024، عن إعادة تشكيل مجلس إدارتها؛ ليصبح رجل الأعمال طارق نور رئيسًا للشركة، واختيار طارق مخلوف عضوًا منتدبًا، وعضوية كل من: سيف الوزيري، محمد السعدي، تامر مرسي، أحمد طارق، عمرو الفقي، شريف الخولي، عمرو الخياط. أختيار "نور" جاء في إطار شراكة عقدتها الشركة مع كل من: شركة طارق نور القابضة، وقناة المحور؛ والهدف منها حسبما أعلنت الشركة؛ "وضع استراتيجية مستقبلية لتطوير المنظومة الإعلامية بما يعود بالنفع على صناعة الإعلام بشكل عام"[4].

1-المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (فيس بوك)، بيان صحفي، 24 ديسمبر 2024، في: https://tinyurl.com/ycy3dw9r

2-المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (فيس بوك)، بيان صحفي، 11 ديسمبر 2024، في: https://tinyurl.com/bdfpwv3k

3-المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (فيس بوك)، بيان صحفي، 12 ديسمبر 2024، في: https://tinyurl.com/4nkbh48e

4-المتحدة للخدمات الإعلامية (فيس بوك)، 10 ديسمبر 2024، في: https://tinyurl.com/mwaebsuf

ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر ديسمبر 2024، بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات وأسبابها ومحفزاتها.

1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

شهد شهر ديسمبر وقوع 9 انتهاكات، حدثت كلها بحق صحفيين، إذ لم يشهد الشهر -فيما رصدنا- وقوع انتهاكات بحق صحفيات، كذلك لم يشهد الشهر وقوع انتهاكات بحق جماعات صحفية أو مؤسسات صحفية ككل.

2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

أما من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، فقد شهدت محافظة القاهرة وقوع 3 انتهاكات، فيما شهدت محافظات (الإسكندرية، الشرقية، القليوبية) وقوع 2 انتهاك لكل منهم.

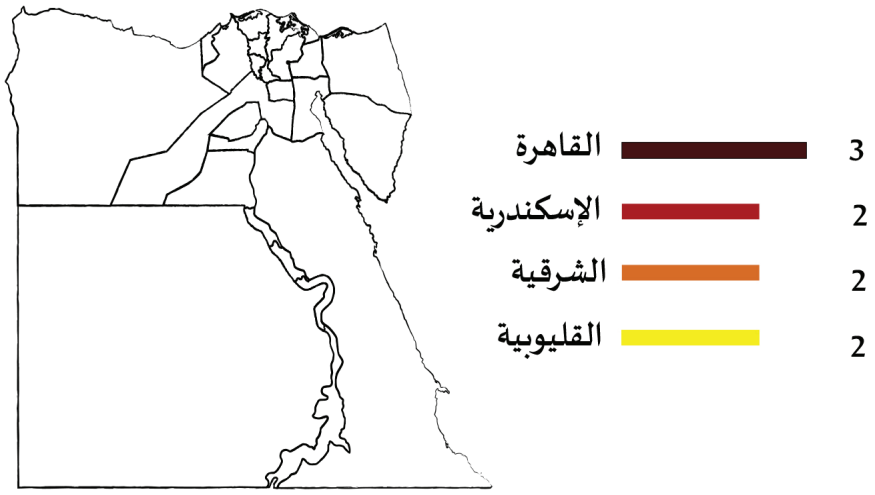

3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

في حين نجد أن التوزيع الزمني للانتهاكات، يكشف أن الأسبوع الأول من الشهر شهد وقوع انتهاك وحيد، بينما شهد الأسبوع الثاني 4 انتهاكات، وشهد الأسبوع الثالث انتهاك وحيد، وأخيراً شهد الأسبوع الرابع 3 انتهاكات

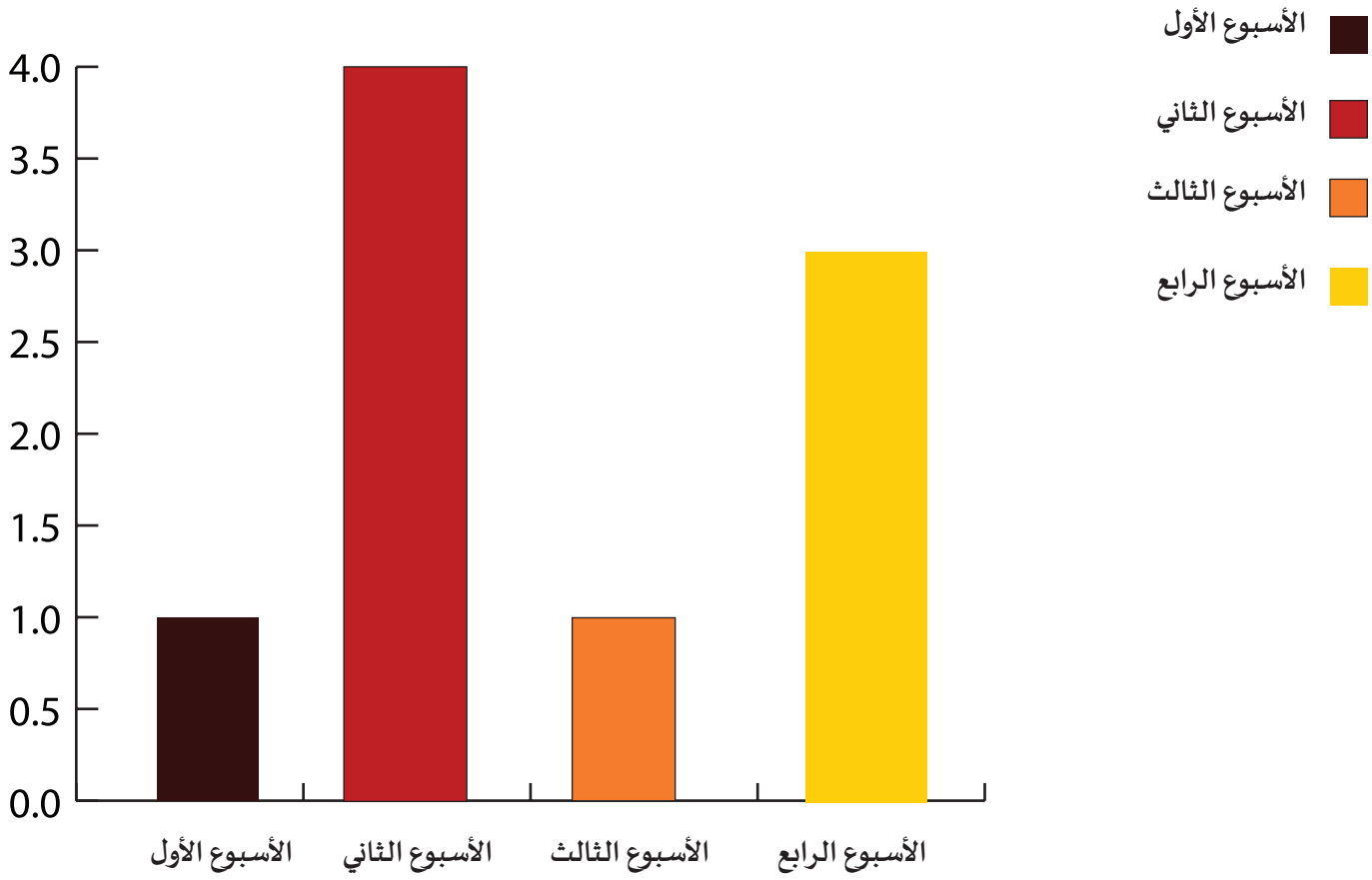

4. نوع الانتهاكات:

من زاوية نوع الانتهاك، نجد أن الانتهاكات الـ 9 التي شهدها شهر ديسمبر، كلها كانت تجديد حبس على ذمة التحقيقات.

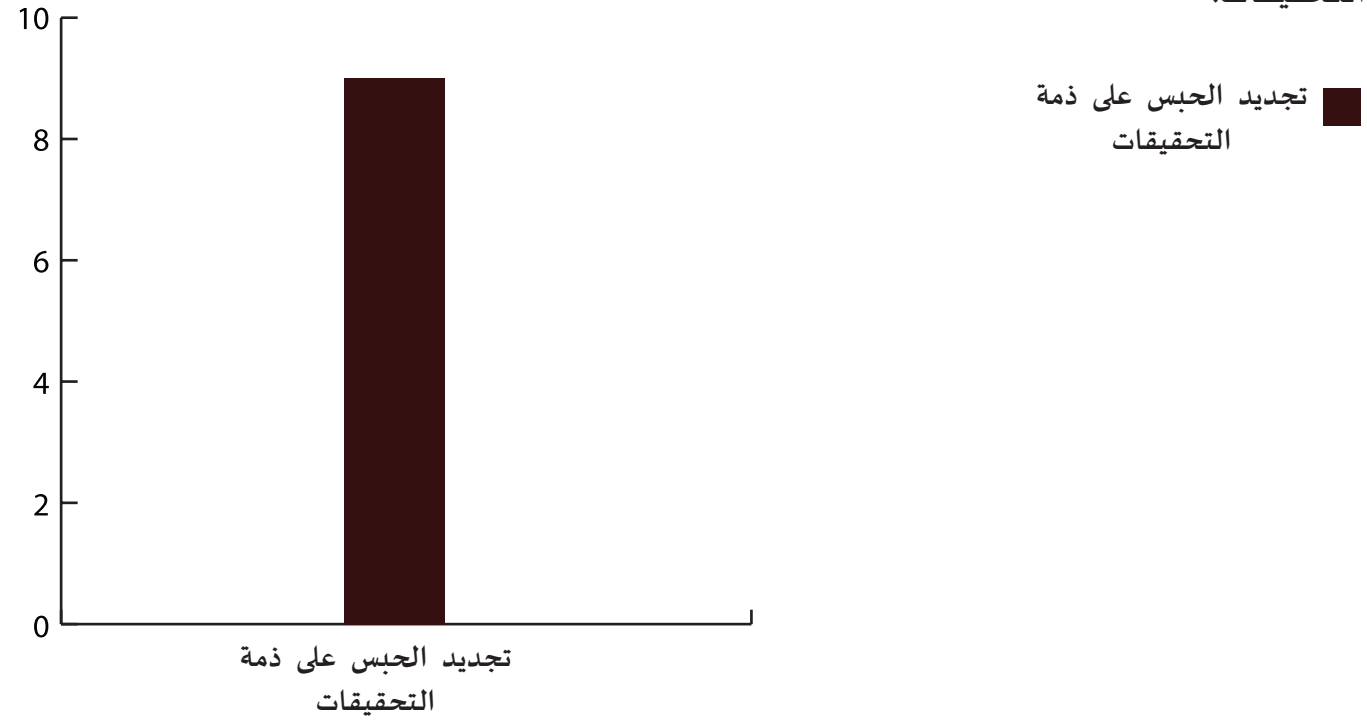

5. نوع التوثيق:

من حيث درجة موثوقية الانتهاكات التي رصدها المرصد، خلال ديسمبر 2024، أن كل الانتهاكات وثقت بطريقة مباشرة، وبالعودة إلى مصادر موثوقة، وشديدة القرب لمن وقع بحقه الانتهاك.

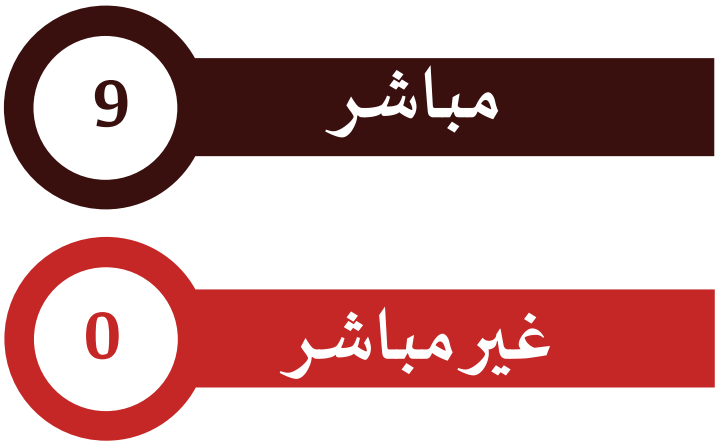

6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

من حيث التخصص الصحفي لضحية الانتهاك؛ نجد أن هناك 3 انتهاكات وقعوا بحق فئة كاتب صحفي، بينما وقع 2 انتهاك بحق فئة محرر صحفي، في حين وقع انتهاك وحيد بحق كل فئة من هذه الفئات (رسام كاريكاتير، مصور، مترجم، أخصائي SEO).

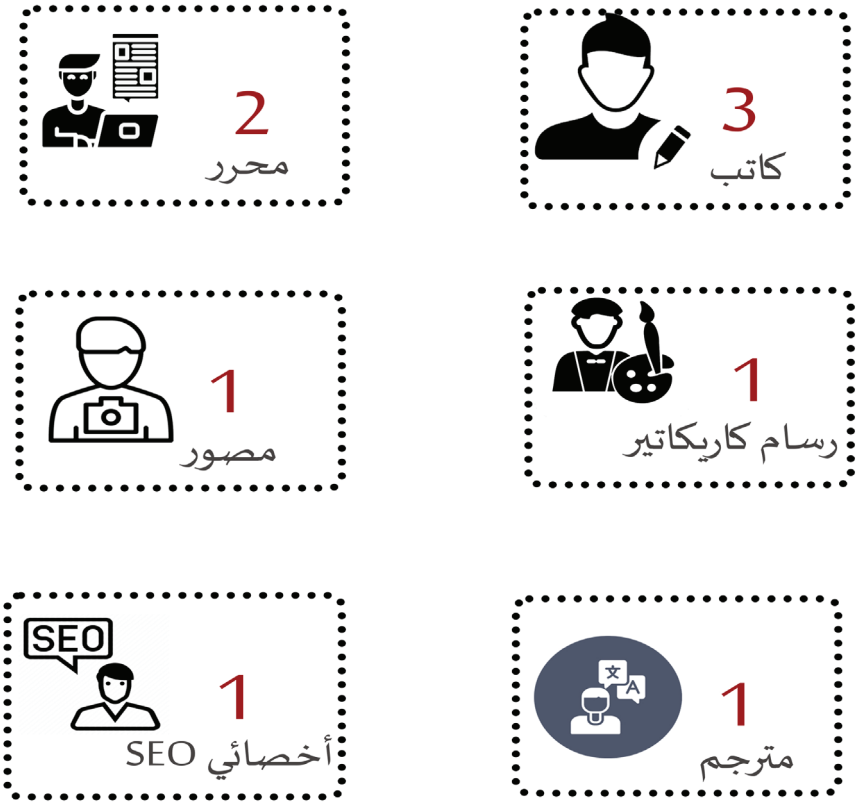

7. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

وأخيرًا، من حيث تخصص الجهة التي ارتكبت الانتهاك، نجد أن جهات قضائية هي المتورطة في الانتهاكات الـ 9 التي شهدها الشهر.

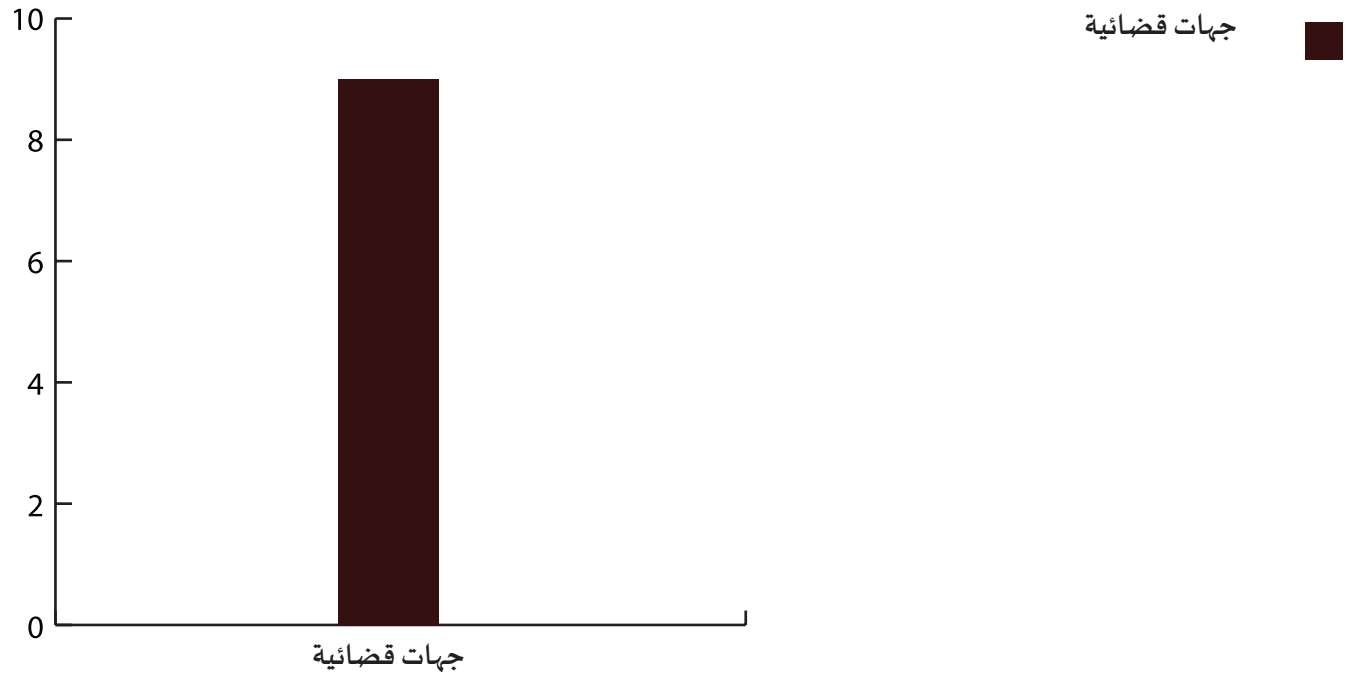

الخاتمة
استنتاجات وتوصيات

شهد شهر ديسمبر 2024 وقوع 24 انتهاكًا بحق صحفيين وإعلاميين ومؤسسات صحفية، هذه الانتهاكات تنوع مرتكبيها بين جهات قضائية أو مؤسسات أمنية أو حتى مؤسسات صحفية أو حراسات خاصة. هذه الانتهاكات تكشف هشاشة العمل الصحفي والإعلامي في بيئة تظهر توجس وفي أحيان كثيرة عداء تجاه هذا المجال والعاملين فيه، في هذا السياق نطرح هذه التوصيات.

في ضوء ما سبق نطرح عدد من التوصيات:

1 - ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

2-ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71

3 - ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم/ن. وكذلك العمل على تعديل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بتنظيم الحبس الاحتياطي، وبشكل أخص فيما يخص العاملين/ات في المجال الصحفي والإعلامي.

4 - ضرورة احترام المؤسسات الصحفية والإعلامية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35 من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org